

وحيث لاحظ المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بعد تتبع الحلقة السالفة الذكر، أنها استضافت امرأة قدمت بصفتها أم الطفل المعني، وتضمنت شهادات بخصوص وقائع حادثة الاغتصاب التي تعرض لها ابنها؛

وحيث تنص المادة 3 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري كما تم تغييره وتتميمه على أن: "السلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

(...)

وحيث تنص المادة 4 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري كما تم تغييره وتتميمه على أنه: "السلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

وحيث تنص المادة 4 من القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري كما تم تغييره وتتميمه على أنه: "السلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

وحيث تنص المادة 9 من القانون 77.03 كما تم تعديله وتتميمه على أنه: "السلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

(...)

- والسلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

(...)

- والسلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

وحيث تنص المادة 55 من دفتر تحملات شركة "صورياد-القناة الثانية" على أنه: "(...) السلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

وحيث تنص المادة الثانية من قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 17-42 بشأن احترام مبدأ قرينة البراءة والمساطر القضائية في الخدمات السمعية البصرية على أنه: "السلطة القضائية المختصة بالكشف عن هوية المذنبين في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون المذكور هي المحكمة الابتدائية المختصة إقليمياً بوقوع الجريمة. (...)".

(...)

- ...
... (...)

وحيث إن الحلقة السالفة الذكر تضمنت شهادة الأم بخصوص آثار واقعة الإغتصاب التي تعرض لها ابنها، وذلك دون تقديم العناصر التي تمكّن من التعرف على الضحية من لدن الجمهور، مما يجعل المضمون المذكور أعلاه يتوافق والمقتضيات المؤطرة لحماية الحياة الخاصة، ولاسيما تلك المتعلقة بالقاصرين في وضعية صعبة؛

وحيث لاحظ المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، من جهة أخرى، من خلال تتبع الحلقة السالفة الذكر، أنها لم تتضمن أية إشارة، عند بث المشاهد التمثيلية، لكون هذه المشاهد مستوحاة من الواقع أو يفترض أنها كذلك؛

وحيث تنص المادة 5.54 من دفتر تحملات شركة "صورياد-القناة الثانية" على أنه: "...
... (...)

وحيث تنص المادة الرابعة من قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 42-17 بشأن احترام مبدأ قرينة البراءة والمساطر القضائية في الخدمات السمعية البصرية على أنه: "...
... (...)

1. ...
... (...)

وحيث إن الحلقة السالفة الذكر تضمنت مشاهد مستوحاة من جريمة اغتصاب دون الإشارة إلى أنها تشخيص لوقائع حقيقية طيلة مدة بثها، مما يجعل المضمون السالف الذكر لا يحترم المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

وحيث قرّر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 13 شتنبر 2018 توجيه طلب توضيحات لشركة "صورياد-القناة الثانية" بناء على ما تم تسجيله من ملاحظات؛

وحيث توّصل المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري بتاريخ 05 أكتوبر 2018 برسالة من شركة "صورياد-القناة الثانية" تعرض من خلالها مجموعة من المعطيات حول الملاحظات المسجلة؛

وحيث إنه يتعين، تبعاً لذلك، اتخاذ ما يلزم في حق شركة "صورياد-القناة الثانية"؛

لهذه الأسباب:

1. يصرّح:

- في الشكل: بقبول شكاية جمعية "صوت الشباب"؛
- في الموضوع: باحترام المتعهد للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل ولاسيما تلك المتعلقة بحماية هوية القاصرين في وضعية صعبة؛

كما يصرح بعدم احترام المتعهد خلال الحلقة السالفة الذكر للمقتضيات المتعلقة بضرورة الإشارة إلى أن المشاهد مستوحاة من وقائع حقيقية أو يفترض أنها كذلك؛

1. يوجّه إنذارا لشركة "صورباد-القناة الثانية"؛
2. يقرّر تبليغ قراره هذا إلى شركة "صورباد-القناة الثانية"، وإلى الجهة المشتكية، ونشره بالجريدة الرسمية.

تمّ تداول هذا القرار من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 22 صفر 1440 (01 نونبر 2018)، بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

الرئيسة

أمينة لمربني الوهابي

روابط

<https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B> [1]